الديمقراطية التشاركية: دراسة في جينيالوجيا وتطور المفهوم

أ.رفيق زاوي

جامعة برج بوعريريج

أ. عمار بوجلال

جامعة غيليزان

ملخص:

يُعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من أكثر المفاهيم حداثة في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة وأكثرها تداولا وتوظيفا من قبل الباحثين وحتى الممارسين للشأن السياسي وكذا الإعلامي، إلا أن هذا التوظيف للمفهوم يُقابله نقص كبير في فهم وضبط دلالته الإبستمولوجية وأبعاده ومؤشّراته. وعليه تبرز أهمية هذه الدّراسة كونها تعالج موضوعاً حديثاً في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، وذلك في ظل غياب أعمال أكاديمية عربية تطرقت إلى الجانب النظري للديمقراطية التشاركية. وتهدف الدراسة إلى تقديم تأصيل نظري لهذه المقاربة لإزالة ذلك الغُموض الذي يكتنف توظيفها.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية التمثيلية

مُقدمة:

يُعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من بين أهم الآليات الإصلاحية السياسية توظيفا من لدن العديد من الأنظمة السياسية خاصة في منطقتنا العربية (المغرب إصلاحات 2011، تونس والجزائر ابتداءً من إصلاحات 2012..) باعتبار أن الديمقراطية التشاركية أتت لتسُدّ مواطن الخلل الذي أفرزها تطبيق الديمقراطية التمثيلية والذي وقف عاجزا أمام احتواء الفواعل الجديدة التي تطالب إشراكها في الحكم وممارسة الحقوق السياسية بشكل مباشر ويومي خارج المواعيد الانتخابية.

فعلى الرغم من شيوع استعمال مفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى الخطاب الرسمي وكذا الإعلامي في الآونة الأخيرة، إلا أن هذا التوظيف للمفهوم يقابله نقص كبير في فهم وتحديد وضبط مؤشراته وأبعاده. إذ ستُحاول هذه الدراسة إزالة هذا الغُموض من خلال الإجابة على الإشكال التالي: **ما هي المرجعية النظرية للديمقراطية التشاركية؟**. مُحاولين في الإطار ذاته الإجابة على التساؤلات الفرعية: **ما هي الظروف التي ساهمت في بروز الديمقراطية التشاركية ؟ ما هي أبعادها ومؤشّراتها؟ وما الفرق بينها وبين المفاهيم المشابهة؟.**

ترتكز هذه الدراسة على الخُطة التالية:

1- جينيالوجيا مفهوم الديمقراطية التشاركية وظروف نشأتها.
2- تطوُّر استعمالات مفهوم الديمقراطية التشاركية.
3- دلالة مفهوم الديمقراطية التشاركية.
4- مؤشّرات الديمقراطية التشاركية.
5- الفرق بين الديمقراطية التشاركية وبين المفاهيم المشابهة.

1- جينيالوجيا الديمقراطية التشاركية وظروف نشأتها.

يُعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من بين أكثر المفاهيم حداثة في حقل العلوم السياسية، والذي أصبح يحتل مكانة بارزة عند الباحثين وصانعي السياسات، حيث يُعتبر المفهوم من جُملة الروافد التي سيقت لتجاوز مرحلة الضعف الديمقراطي التي تعرفها مُعظم ربوع العالم الثّالث كما سمّاها السوسيولوجي **ألفريد سوفي** لأوّل مرة. فما هو أصل نشأة الديمقراطية التشاركية؟.

1-1 جينيالوجيا الديمقراطية التشاركية:

لتقديم تحليل علمي ودقيق للبدايات الأولى للديمقراطية التشاركية، ارتأينا أن نفصل بين المفهوم المركب للديمقراطية التشاركية في تفسير كل على حدا على طريقة الأصوليين للبحث في أصل تكوين المفهوم (الديمقراطية-التشاركية)، لأنه وكما يؤكده **ستيوارت شيس** أنه "غالبا ما تحظى الكلمات الكبيرة بالاستخدام على نطاق واسع، ولكنها لا تبلغ الدرجة المحددة من حيث دقة معانيها".

أ- الديمقراطية:

يجد الباحث في موضوع الديمقراطية، أنه مفهوم لا يكاد ينفك عن التقدم والتطور المستمر، كونه يستوعب ويتكيَّفُ مع جميع الأزمنة والظروف منذ نشأته، فهو يُعدُّ آلية ونظرية في الوقت ذاته، كما تُعد ذات معنى إيديولوجي ومحتوى تحليلي، لذا تعددت التعاريف التي ساقها الدارسون والباحثون في مختلف المجالات الفلسفية والسياسية والاجتماعية..، ولا شك أننا إذ نتكلم عن الديمقراطية اليوم، تقفز في أذهاننا تلك الفوارق بينها وبين الديمقراطية الأثينية[1]. بمعنى أن الديمقراطية عرفت تعديلات من حيث الشكل والمحتوى خلال مسيرتها التاريخية، فهي بذلك ليست حِكراً لطرف دون آخر بل هي تجربة كونية كانت وما تزال تتشكل طوال التجارب الكثيرة التي خاضها الإنسان في تاريخه[2].

مع هذا يُمكن إجمال ذلك التطور الذي صاحب مفهوم الديمقراطية عبر العصور، إلى حقبتين فارقتين، الأولى الحقبة الكلاسيكية بالمعنى الدلالي الزمني للكلمة، أي منذ نشأته الأثينية إلى غاية بروز الديمقراطية الحديثة وهي الحقبة الثانية والتي تجاذبتها مدرستان الأولى ليبرالية والثانية راديكالية. وعليه سنتطرق إلى الديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي والحديث في الفقرات التالية مُركِّزين على المعنى الحديث لاحترام مسار هذه الدّراسة.

حيث تُشير مجمل التعاريف ذات الدلالة الكلاسيكية لمفهوم الديمقراطية على أنها توحي "بحكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه"، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب، وتحكم أيضا باسم الشعب، والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه[3]. فكل التعريفات التي وضعها الباحثون حول الديمقراطية الكلاسيكية ترُكّز على الجانب الذي ساقه المُفكّر **روبرت دال** R-Dahl في مقدمة كتابه "عن الديمقراطية"، والتي تنطلق من تصور محورية ومركزية الشعب في ممارسة الحكم مباشرة، كما اصطلح عند الدارسين بالديمقراطية المباشرة Direct Democracy.

أما الديمقراطية بالمعنى الحديث، أو بمعنى أدق التأصيل الحديث للديمقراطية، فيمكن اعتبار الثورة الفرنسية مرحلة فارقة في بلورة نموذج وتصور للديمقراطية الحديثة، فقد ساهمت كتابات المفكرين وفلاسفة عصر الأنوار بوضع أسس وقواعد لمفهوم الديمقراطية تجاوز المعنى الكلاسيكي لها، والذي أثبت تعثُره عند محاولة تطبيقه على الواقع.

عموما، فإن فكرة الديمقراطية بالمعنى الحديث تجاذبتها مدرستان الأولى راديكالية والثانية ليبرالية، تُركز الأولى على البُعد التمثيلي في حين يرى الليبراليون في التعددية كأولوية للمنطق الديمقراطي. فقد اِتَّخذَ

كل من الليبراليين والراديكاليين من شعار الثورة الفرنسية "حرية، مساواة، إخاء"، إيحاءً لتصوراتهم، حيث تُعطِي الديمقراطية الليبرالية الأولوية للحرية، والتي تُفهم على أنها استقلال وتعدُّدْ وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة إلا بدافع من منفعة عامة، في حين تكون الأولوية للمساواة من حيث تراتبية القيم للديمقراطية الراديكالية.

وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدّمها **جوزيف شومبيتر** 1942، ففي دراسته بعنوان "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه "بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية" وقال إن النهج الديمقراطي الحديث يقوم على اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"[4].

وعلى غرار ما سبق ذكره، فان مفهوم الديمقراطية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يغلب عليها الطابع النسبي والمرونة، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف موحد للديمقراطية بين الدارسين باختلاف مشاربهم وتعدد اتجاهاتهم الفكرية، وربما لن يوجد على الإطلاق لأسباب عديدة وعلى رأسها كونه مفهوم يتطور ويختلف باختلاف الإطار الزمني والمكاني. إلا أنه بإمكاننا القول أن جميع النماذج الفرعية للديمقراطية تندرج ضمن المدرستين أنفتي الذكر (الراديكالية-الليبرالية).

ب- التشاركية:

لا شك أن المشاركة السياسية تُمثّل جوهر لكل سياسة كبيرة أو صغير سواء كان المجتمع ديمقراطيا أو شموليا أو تسلطياً.. وتربتط المشاركة بمؤشر الديمقراطية ارتباطا وثيقا حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة.

إذ تطوّر مفهوم المشاركة participation إلى التشاركية participatory، فتأتي العملية التشاركية كمرحلة نضج جديدة لمفهوم المشاركة، حيث يُعنى بمفهوم التشاركية تجاوز أزمات التي أفرزها واقع الديمقراطية التقليدية، كون أن مختلف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة تعاني من تذبذب المشاركة السياسية لمختلف الفواعل، والتي تتحكم فيها أي المشاركة السياسية مجموعة من المتغيرات على غرار التفاوت في الموارد والتبعية والثقافة السياسية بالنسبة للمواطن، لذا فإن مفهوم التشاركية يُعطي للقوى السياسية المختلفة مكانة أخرى ترتقي من خلالها من مجرد مُشارك إلى شريك أساسي في العملية السياسية، حيث تنتقل تلك القوى من وضعية الانتظار إلى المبادرة والفعل.

فالتشاركية تُركِّز على العمل الأفقي عِوض العمودي باعتبارها جاءت كتعبير عن مشروع حيوي ومفتوح العضوية على أساس لعبة من المواجهة الفاعلة بين المجتمع المدني (بالمعنى الهيجيلي أي الشامل) والمؤسسات السياسية، فالعملية التشاركية تمنح تعدد الأفكار والرؤى والتفسيرات وتقديم الحلول والبدائل المشتركة للمشاكل، عن طريق اختراع مؤسسات جديدة تعمل إلى جانب الدولة[5].

كما يعني مفهوم التشاركية بناء شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، من خلال تضافر جهود تلك الفواعل، على المستوى المحلي والوطني في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصال فعّال للوصول إلى اتفاق وتعاون لصياغة مقبولة لهذه الشراكة، سواء أكان هذا الأمر مُلزما بعقد شراكة رسمية أو تعاون مُلزم لقيم (شراكة غير رسمية)، كما تعني مشاركة أكبر لتلك الفواعل في تحديد المشاكل وتحليل السياسات وصنعها من قبل عدة فاعلين، بمعنى أن الدولة

ليست هي الفاعل الوحيد بل هنالك فواعل أخرى سواء فيما تعلق برسم السياسات أو تنفيذها[6].

انطلاقا من هذه التصورات العامة اصطنع الباحثون مفهوم الديمقراطية التشاركية ليُعبّروا عن رافد جديد ليضاف إلى منظومة المفاهيم حول الديمقراطية بشكل عام، حيث باستطاعتنا القول أن الديمقراطية التشاركية تعني كإجابة أولية بإشراك المجتمع كفاعل رئيسي في علاقته مع الدولة، وبمعنى آخر هي دمقرطة الديمقراطية. فما هي الظروف التي ساهمت في توجيه العقل العلمي إلى التفكير في صياغة هذا النموذج التشاركي؟.

2-1 ظروف نشأة الديمقراطية التشاركية

ساهمت العديد من المتغيّرات سواء داخل الدول أو خارجها في نشأة الديمقراطية التشاركية كميكانيز إصلاحي وكنظام حُكم قائم بذاته، بل حتى كاقتراب عِلمي يُساهم في تحليل ودراسة والمقارنة بين النظم السياسية المختلفة، ومما لا شك فيه أن التعاطي الأوّلي مع مفهوم الديمقراطية التشاركية، يُثير العديد من التساؤلات حول ماهية المفهوم، ولا بأس هنا أن ننطلق من التَّساؤل الذي طرحه **ستيفان براتوسان** Stefan Bratosin والذي تساءل عن الجدوى من الدعوى إلى ديمقراطية تشاركية، في حين أن معنى الديمقراطية يشير إلى المشاركة؟ لماذا ندعو المواطنين إلى المشاركة في السلطة هم مشاركون فيها أصلا؟[7]. والإجابة على هذا التساؤل المهم تقتضي معرفة الأسباب والعوامل التي دفعت إلى ظهور هذا المفهوم. والتي هي على النحو التالي:

أ- العوامل العِلمية لنشأة الديمقراطية التشاركية:

يُمكن القول أن المقاربة التشاركية قامت بعد الانتقادات التي عرفتها الصِّيغ المتعددة التي عرفتها الديمقراطية، حيث نجد الأسماء البارزة والمعاصرة في الحقول الاجتماعية المُختلفة تنتقد وبشدة الديمقراطية التقليدية أمثال **دوفرجي وروبرت دال وصمويل هانتجتون** وغيرهم، والذين نادوا بضرورة إدخال تعديلات عليها لتتواءم وتستوعب المستجدات التي تفرضها الوقائع الدولية والداخلية والتباينات والاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية للدول[10].

فعلى المستوى النظري بدأ انتقاد الديمقراطية التمثيلية (التي تُعتبر المرحلة التي سبقت ظهور الديمقراطية التشاركية) مع كتاب **جيمس ديوي** والذي رأى أن الديمقراطية هي عملية مُستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية، كما تناول هذه الفكرة فيما بعد عالم الاجتماع الانجليزي **انتوني جيدنز** في كتابه "الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، حيث خلص إلى أن الديمقراطية التمثيلية تعني الاستبعاد والتهميش"[11].

كما يمكن القول أن قُصور المقاربات العلمية والمداخل النظرية الاجتماعية التي عرفتها النماذج المعرفية الكبرى المختلفة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في تفسير الظواهر المختلفة كان سبباً في صياغة المقاربة التشاركية كمدخل علمي تحليلي جديد، وذلك باعتبار أن المقاربة التشاركية تجمع في تحليلها بين عدّة خصائص كاعتمادها على المؤسسات الرسمية (النموذج المعرفي الكلاسيكي أو القانوني) والغير الرسمية، وسلوك الأفراد والمؤسسات ومُخرجات العملية السياسية والعلاقات بين الفواعل السياسية المختلفة (النموذج المعرفي السلوكي) وحتى ما تعلق بالثقافة السياسية والمؤثرات الخارجية على الفواعل السياسية داخل الدولة (النموذج ما بعد السلوكي).

ب- **العوامل العَمَلية في نشأة الديمقراطية التشاركية**: لقد أتى اهتمام الباحثين وصانعي السياسات بمفهوم الديمقراطية التشاركية بعد أن أصبح من الضروري تجاوز المعنى التقليدي للديمقراطية المباشرةDirect Democracy وكذا الرفع من أداء وفاعلية الديمقراطية التمثيلية Presentative Democracy. فطبيعة المجتمعات تتباين في حجم ميراثها من الاختلافات على كافة الأصعدة، وبالتالي هذه المسألة أصبحت تطرح مدى توافر فرص التعايش السلمي وقيام نظام حُكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات والتناقضات وطريقة التعامل مع هذه الاختلافات[12]، بالإضافة إلى غياب مجال سياسي بالمعنى الحديث خاصة في المجتمعات المتخلِّفة، تُمارس فيه السياسة وتنعكس فيه تناقضات البيئة الاجتماعية، فنحن إما أمام مجال منعدم، أو مجال تقليدي، أو مجال حديث صوريا، وبسبب غياب هذا المجال أو تقليديته أو صوريته فإن تناقضات المجتمع وهي طبيعية وموضوعية، لا تُعبِّر عن نفسها تعبيرا سياسيا بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة، أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في نفس الوقت[13].

فاتساع وتعقد مهام الدولة وعدم التجانس داخل المجتمعات وفي ظل ضعف الأداء التمثيلي[14]، أو ما أسماه السوسيولوجي **ألان توري** بأزمة التمثيل السياسي، أصبح الناخبون يشعرون أنهم غير مُمثّلين[15]. ابتدع الباحثون مفهوم الديمقراطية التشاركية كمقاربة جديدة تساير التحولات السريعة التي تعرفها المجتمعات. حيث تُمكِّن من فتح المجال أكثر في العمل السياسي، كعملية صنع القرار الجماعي يجمع بين عناصر الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، بمعنى أن المواطنين لديهم القدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسات والسياسيين يقومون بتنفيذها[16] وهذا نتيجة أيضا لتحول الفواعل على مستوى الساحة الدولة فظهرت فواعل ما تحت-دولتية، ممثلة في منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص وأخذت تلعب دورا أكثر كفاءة من الدولة[17].

على هذا الأساس يرى الباحث **مطاع الصفدي** أن الديمقراطية التشاركية جاءت بالتصحيحين النظري والعملي الذين افتقرت إليهما الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية تشكو من صيغ التمثيل أصلا جرّاء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلاً من طرفيْ العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها.

وعلى مستوى الممارسة أيضا، فإن الليبرالية كمنهج سياسي والرأسمالية كنظام ديمقراطي، اتضح أنهما لم يُقدِّما أية ضمانات لحماية الحريات، بحيث أن هذه الحريات تحولت إلى امتيازات يتمتع بها قلة من الرأسماليين والسياسيين لتحقيق مصالحهم، كما أن الإفراط في الإدارة والتَّحكُّم من جانب السلطة التنفيذية، وسوء الإدارة البارز في القطاعين العام والخاص، دفع إلى التساؤل حول مدى كفاءة التمثيل السياسي التقليدي، إلى جانب هذه العوامل تعرض **روبرت بوتنام** إلى عوامل أخرى أثرت في كفاءة العملية الديمقراطية، وأنتجت مُطالبات بإعادة النظر في الديمقراطية التمثيلية، حيث أشار إلى قضية أزمة الثقة من جانب الجماهير اتجاه السياسيين، كما أن الديمقراطية التمثيلية كنموذج حُكم لا يضمن رقابة جادة وقوية على أداء السياسيِّين، إذ اتضح أنه خلال

تلك الفترات التي تفصل بين كل انتخابات وأخرى قد يتمُّ اتخاذ قرارات على قدر كبير من الأهمية والخطورة دون الرجوع للجماهير، وربما برغم معارضة الجماهير، مثل حرب الفيتنام وحرب العراق وفتح العهدات في الجزائر 2008، وهي العوامل التي ساهمت في انسحاب المواطنين من الحياة السياسية وخفَّضت من نسب المشاركة السياسية من جانبهم لاقتناعهم بضعف تأثيرهم في الشأن العام[18]. من هنا أصبح البحث عن نمط جديد يتجاوز سلبيات الديمقراطية التمثيلية يمثل أهمية كبرى لدى الباحثين لدحض المقولة الشهيرة التي أطلقها السياسي البريطاني **وستون تشرشل** "إن الديمقراطية التمثيلية ربما تكون أسوء نظام حكم، ولكننا لا نعرف نظاما آخر أفضل منها".

2- تطوّر توظيف الديمقراطية التشاركية بين المفهوم والممارسة:

يُعتبر كل من يورغن هابرماس Jürgen Habermas والأمريكي جون رولز John Rawls من جهابذة مفكري العمل التشاركي، والَّذَيْن يريانِ أن القرار السياسي يأخذ مشروعيته من خلال الإقناع والحوار، وأن القرار الجيِّد يتم من خلال التداول بشأنه[8]، ويُعتبر **هابرماس** من الرواد الأوائل الذين أسَّسُوا للفعل التشاركي، رغم المفاهيم المختلفة في فلسفة **هابرماس** عن تلك المتداولة حول الديمقراطية التشاركية في الوقت المعاصر، إلا أنه يمكننا القول أنها تُمثل الإرهاصات الأولى للديمقراطية التشاركية التي يتم تداولها بين المنشغلين في الحقول الاجتماعية في وقتنا الحاضر، **فهابرماس** صاحب الفعل التواصلي يرى أن "بناء الدولة الديمقراطية في بُعدها التواصلي والتشاوري والتشاركي، لا يتأتى إلا من خلال إشراك جميع الأفراد كذوات واعية في العمل السياسي من أجل تحقيق المساواة وحماية الحقوق والواجبات للأفراد والجماعات، حيث يُركِّز **هابرماس** من خلال بناء قواعد الديمقراطية على أساس الدور الذي يلعبه الحوار والمناقشة المرتكز على الحجج والبراهين العقلية، وفق مبادئ التفاهم والاعتراف المتبادل بالآخر[9].

أما على مُستى الممارسة فيُرجع الباحثون تداول مفهوم الديمقراطية التشاركية إلى سنة 1960، تزامنا مع تطور المجالس المحلية للبلديات في فرنسا لتلك الفترة، والتي كانت تعرف ارتفاع متزايد للطبقات الوسطى استدعى إلى فتح المجال أكثر أمام تلك الفئات للتشاور مع صانعي القرار السياسي حيث فتحت تلك المجالس والتي حملت اسم التشاور المحلي local consultation[19]. كما تُشير كتابات أخرى، أنه في سنة 1960 ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالضبط من خلال التعبئة الجماهيرية للحركات الراديكالية، حيث كانت الرغبة في المشاركة للأحزاب الراديكالية السبب في ذلك التحرك ممَّا نتج عنه ملامح الديمقراطية التشاركية من خلال إبداء الرأي والمعارضة مثل معارضة الطلبة الحرب على الفيتنام، والمدافعين عن الحقوق المدنية، والحركات الاجتماعية الحضرية الخ.

وعلى هذا الأساس، وبداية من ستينات القرن الماضي، المنظِّرون والممارسون السياسيون رأوا بضرورة أن يرتكز مفهوم الديمقراطية التشاركية على فرضية أن المواطنين يشاركون في صنع القرار الجماعي بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم، وجعلها قيمة أخلاقية لا تتجزأ من النظرية الديمقراطية المعاصرة، وذلك حسب رأيهم أن أي علاقة اجتماعية هي "سياسية" لذا يجب العمل على زيادة وتوسيع نطاق المشاركة والمساواة السياسية وبمعنى أعم دمقرطة المجتمع[20].

وبعدها اكتسب المفهوم زخما جديدا من الاهتمام خاصة بعد سنة 1990 عن طريق سببين هامين هما: زيادة الاهتمام ومطالبة المنتديات الاجتماعية العالمية بتطبيق المبدأ، مثل "الميزانية التشاركية في البرازيل*"، وثانيا: أصبحت الديمقراطية التشاركية مرجع شبكة واسعة من المنظمات الدولية التي يقودها البنك الدولي، والذي يسعى إلى ربط المساعدات الخارجية للدول ذات الانفتاح الديمقراطي[21]. وعلى هذا الأساس يُمكِن القول أن ظهور الديمقراطية التشاركية ارتبط بمطالب اليساريين الأوربيين والراديكاليين الأمريكيين وجميع الحركات الاجتماعية الجديدة في العالم ومختلف التنظيمات الفوق-دولية.

وبعدها وفي أوربا بالتحديد، ظهرت العديد من الأصوات المنادية بالديمقراطية التشاركية، لعل أبرزها مؤتمر الاتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 08 و09 من مارس 2004، حيث تم التأكيد على أن الديمقراطية الأوربية في أزمة هي حصيلة يتقاسمها الكل، وأن "الديمقراطية التشاركية هي الحل لتلك الأزمة وقيمة مُضافة للإتحاد الأوربي، ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضُخَّ دماً جديدةً للديمقراطية لتُكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيون"، وفي فرنسا تم إقرار وتجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون فبراير 2002. وفي الدول العربية يُمكن الإشارة للتجربة المغربية سنة 2011 بتأسيس دستور جديد يرتكز على مبادئ الديمقراطية التشاركية، حيث تضمّن دسترها كحق من الحقوق المكتسبة، وبيّن الآليات وطريقة تطبيق هذا النظام[22]. بالإضافة إلى المشروع الإصلاحي الذي تبنّته الجزائر ابتداءً من 2011 من خلال جُملة من الإصلاحات السياسية حملت طابع إدماج المُقاربة التشاركية في الجزائر كما أشار الخطاب الرسمي في الجزائر.

3- دلالة مفهوم الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية والغير الرسمية وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يُعرف بالحكومة المفتوحةOpen Government**، وهي في أبسط تعريفاتها أن المواطنين بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم وأعمارهم وجنسِهم يشاركون في القضايا السياسية التي تهمهم سواء في الجانب المحلي أو الوطني في ضل عقيدة مبنية على تكافؤ الفرص والمساواة والمساءلة والعدالة الاجتماعية واحترام التعدد والاختلاف. فالنشاط السياسي للمواطن يجعله ايجابيا من جهة واجتماعيا من جهة أخرى، كما أن دخول المواطن اللعبة السياسية والمشاركة فيها تحدُّ من نفوذ وهيمنة بعض النخب، فالمواطنون لا يحكمون أنفسهم بأنفسهم فعلا إن لم يكونوا مشاركين مباشرة في سن القوانين ورسم السياسات[23].

ترى الباحثة **بورجوس فينيا** DIANA BURGOS-VIGNA أن الديمقراطية التشاركية مُرادفة لمفهوم"الحكم الذاتي" من خلال تركيزها على الجانب المحلي للعملية السياسية، فهي ترى أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يُشير إلى نشاط معين يرتبط بمجالين أساسيين، الأول سياسي ويبرز من خلال اهتمام المواطنين بالمجال السياسي، والفضاء الثاني هو المجال الاقتصادي من خلال التفكير الجماعي لكيفية تنفيذ لتحقيق أفضل تنمية اقتصادية محتملة لإقليم معين[24]. وبعبارة أخرى هي إيجاد صيغة حكم جديدة تقوم على ثلاثة دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة،

المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاثة[25].

فلِتجاوز المشاكل الداخلية للدولة، أُنزلت عملية اتخاذ القرارات إلى مُستويات عِدّة لعل أبرزها المستوى المحلي أي إعادتُها إلى الشعب، وفي ظل تطور دور المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي أصبح شريكا للدولة في عملية التنمية، ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يُدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يُناسب مصالحهم[26]. لذا نجد الباحث **سيدريك بولار** Polère Cédric يُعرِّفها على النحو التالي: "هي إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسات العامة"[27].

كما أن الديمقراطية التشاركية في مضمونها المعياري الإجرائي يُطرح وفق نمط توزيعي من صنف آخر متعدد الاتجاهات ينبني على أساس منحنيات عمودية وأفقية على خلاف منظور **مونتسكيو** الذي يرتكز على النمط الأفقي فقط، وإنما عموديا أيضا بما يكفل عدم تمركز السلطة والاستئثار بها من طرف المركز، وبالتالي تكون فضاءات السلطة أكثر انسيابية مرنة وتتوزع على مجموعة من الفاعلين الدولتيين وغير دولاتية (الدولة،المؤسسات الجهوية،المجتمع المدني،القطاع الخاص...) كل من موقعه ومركزه في سبيل إحقاق المصلحة العامة[28].

وعليه فإن الديمقراطية التشاركية تُعتبر وعاء يجمع مجموعة من الفاعلين، مرُكزة على الفاعلين الغير الرسميين كما يسمِّيهم بذلك الباحث الأمريكي **جيمس أندرسون** James Anderson وهم المواطنون والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وفي إطار علاقة فائز فائز كتعبير عن منطق استراتيجي مُقابل بمقابل بالمعنى الذي صاغه الباحث الجزائري **عبد اللطيف بوروبي** بقوله "كلما ازداد الاندماج بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي في صناعة القرار السياسي كلما قلت احتمالات الإضراب والتي يجب أن تتعدى الطرح المرتبط بالفعل الحكومي وفقط، وإنما إشراك الفواعل الغير الحُكومية مثل المجتمع المدني"[29].

ولا تقتصر العملية التشاركية للمواطن من خلال العمل التطوعي والاختياري فقد بل يتعداه إلى بعض الأفعال الرسمية الأخرى سواء أكان فردا أو منضويا تحت أحزاب سياسية أو منظمات، فالديمقراطية التشاركية بهذا المعنى تفتح المجال لبروز قِوى أو ما سمّي بالسلطة المضادة، وليس كل سلطة مضادة هي ضد السلطة المركزية، وإنما تعدُّد السُّلُطات المضادة في المجتمع يُغذِّي المشهد السياسي ويصبُّ في خدمة الصالح العام. وهي بذلك تؤسس لنموذج دولتي جديد قائم على التكامل بين المركز والأطراف.

فالمغزى من الديمقراطية التشاركية، هو توفير غطاء قانوني وسياسي لكامل أطياف المجتمع يسمح بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات وصناعتها. كون أن المشاركة السياسية والإسهام الشعبي في العملية السياسية يمكن أن يأخذ إما شكل المشاركة الديمقراطية وإما شكل التعبئة الشمولية، هذه المشاركة السياسية التي تُعتبر تجسيد العملي لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها، والتي تدور حول محور أساسي واحد هو حكم الشعب لنفسه وبنفسه من خلال إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في كل الجوانب العملية السياسية ومراحلها[30].

كما يشير الباحث **الأمين شريط** في مقال له على مجلة الوسيط، أن الديمقراطية التشاركية هي "توسيع ممارسة السُّلطة إلى المواطنين بإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرارات السياسية المترتبة عن ذلك[31]، كما أن هناك تعريفا آخر للديمقراطية التشاركية قدّمه **جون ديوي**

إذ عرّفها بأنها "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتُج عنها"[32].

أخيرا يمكننا القول أن الديمقراطية التشاركية تعني[33]:

- التأسيس لنموذج دولتي يستند على ثنائية التكامل بين المركز والأطراف في سياقات يصعب الفصل بينها من قبيل: الحكامة والتشاركية والتشاور والتحاور وسياسة القرب بين الفواعل الأربعة: الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن.

- كما أن الديمقراطية التشاركية شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي والوطني بناء على مشاركة السكان في اتخاذ القرارات.

- كسر المنطق المركزي الفوقي البيروقراطي لصالح علاقات أفقية مفتوحة على التداول والتبادل والتحول.

- المشاركة اليومية في مختلف المواقع في النقاش العمومي المتعلق بتحسين جودة الحياة.

- ردم الهوة بين النخبة والجماهير، وكسر ثنائية العامة والخاصة.

- الديمقراطية التشاركية تسمح للمواطن بمراقبة وتتبع والتأثير بشكل مُستمر وفعلي في تدبير الشأن العام في الأوقات الفاصلة بين الاستحقاقات الانتخابية عن طريق ممارسة الحق في الإخبار والممارسة والشفافية.

- تسمح الديمقراطية التشاركية بتحويل الحقوق السياسية من حقوق موسمية إلى حقوق دائمة ومباشرة ومعاشة بشكل يومي.

وعليه فإننا نُعرف الديمقراطية التشاركية على النحو التالي: هي أسلوب إدارة وحُكم، يقوم على رباعية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمواطن، تتميز هذه العلاقة بالشفافية وتكافؤ الفرص والتعاون والمراقبة والمساءلة، خدمة للصالح العام.

4- مؤشرات الديمقراطية التشاركية:

إن محاولة تقديم تعريف لمفهوم الديمقراطية التشاركية لا يكفي لإزالة الغموض الذي يكتنفه من خلال هو مفهوم أتى كبديل لمفاهيم أخرى أم هو امتداد لها، وما هي الفروق التي يتميز بها مفهوم الديمقراطية التشاركية عن غيره من المفاهيم المشابهة؟، وماذا يُقدِّمُ لنا كرافد جديد في المنظومة المفاهيمية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة؟. هذا الغموض الذي سنحاول إزالته من خلال تغلغلنا أكثر في فحوى هذا المفهوم وذلك بالتطرق إلى أبعاده ومؤشراته والتي تسمح للباحث بتفحصه وبقياسه نظريا وإمبريقيا.

4-1 المشاركة والشراكة: إلا شك أن موضوع المُشاركة يحتلُّ مكانة بارزة في مقولات المقاربة التشاركية، فإشراك كافة المواطنين من دون تمييز انطلاقا من وعيهم بدافع الذاتي والتطوعي، والذي يُترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم العامة والمشتركة. فالروابط التي تنشأ بين أعضاء المجتمع يُتوقَّع أن تُحقِّق أو تُشبع حاجاتهم ما يدفع إلى الاهتمام والذي يتبلور من خلال المشاركة ففي المجتمعات الغربية تُعتبر المشاركة وسيلة لحماية المصالح الفردية[34]. حيث تتحدد مؤشرات المشاركة في الحضور للاجتماعات واللقاءات والرقابة والمشاركة في الانتخابات والمناقشة والتشاور وتقديم الاقتراحات والمساهمة في بلورة الاستراتيجيات والخطط وصياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.. . وإذ يُعتبر مؤشر الشراكة أهم عنصر في المقاربة التشاركية، بحيث يُشير هذا البُعد المُهم إلى جملة الإجراءات التي تُتيح إمكانية تعبئة وتحقيق أقصى قدر ممكن من

الأهداف وإتاحة الفرصة الكاملة لجميع الفاعلين في هذه الشراكة لإيجاد الحلول التوافقية وتحقيق الكفاية لمختلف الفاعلين وتحسين الروابط بينهم، فالشراكة هي وجه التعاقد الحقيقي والعملي بين مختلف الفاعلين.

2-4 الشفافية والمساءلة: وتتخذ الشفافية والمساءلة موضعا هاما في المقاربة التشاركية، حيث تدعوا إلى تعزيز الشفافية وربطها بمبدأ المساءلة كي تُعزِّز مِصداقية الفاعلين وعلى ضوئها تُكرّس قيم وأهداف الديمقراطية التشاركية، فالشفافية كمُؤشر تبرز من خلال الممارسة على النحو المكشوف أي يتسم بالصدق والمشروعية، حيث تكون السياسات وصياغتها تتم في إطار واضح وتكون مفتوحة وقابلة للمجادلة والنقاش ويُمكن الرجوع وتصحيح الأخطاء، ومن هنا يبرز مؤشر الشفافية كقيمة جوهرية يعتمد أساسا على تبادل المعلومات الصحيحة بين مختلف الفاعلين في العملية التشاركية ومصداقيتها ما يخدم المصلحة العامة، وأهم شيء هو ارتباطه بمسألة الرقابة القبلية وكذلك البعدية والتنسيق والتشاور ما يُعزز بُعد ومؤشر آخر هو المساءلة.

فمن خلال مؤشريْ الشفافية والمساءلة، يُمكن قياس أداء الديمقراطية التشاركية من حيث الفعالية، بفحص آليات والإجراءات التي يُصنع عبرها القرار، وذلك من خلال وجود قنوات اتصال فعالة بين مختلف الفاعلين من عدمها، بما في ذلك توفر وإيصال المعلومات لتلك الفواعل وطريقة وصول المعلومة إليهم كأطراف مُهمة في العملية التشاركية، مما يضمن الاطلاع عليها ومراقبتها وتتبُّعها، وكلما زادت هذه المعلومات من حيث الكم ومن حيث صدقها كلما ارتفع بذلك معدل الشفافية والمساءلة.

3-4 الفعالية والتمكين: وتأتي الفعالية وحُسن الاستجابة كمؤشرَيْن آخريْن مهمّين ضمن المقاربة التشاركية. وهو قدرة الفواعل (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن) على طرح الأهداف وضمان المشاركة الإيجابية الواسعة للأعضاء في صناعة القرارات وصياغة البرامج واقتراح المشاريع وإبداء الآراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وضع هياكل تنظيمية وتدابير إدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد والوضوح والتبسيط والديمقراطية، الكفيلة برمتها بتأهيل الجميع إلى التعاطي التلقائي مع الانشغالات العامة والاستجابة للتطلعات المأمولة[35].

كما أن مفهوم التمكين يُعتبر من بين المفاهيم الحديثة والتي ظهرت مع تسعينيات القرن العشرين، وهو أحد أهم أبعاد الديمقراطية التشاركية. ومع تطور مصطلح التمكين أصبح يهتم بجميع الجوانب (التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي ..). فالتمكين عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا، ولا يُقصد بالتمكين السياسي المشاركة في أنظمة الحكم القائمة على ما هي عليه، بل لابدّ من العمل المستمر، من أجل تحديثها واستبدال بعض نظمها بنظم أخرى تسمح بمشاركة الغالبية من الشعب في الشأن العام، والمشاركة في إدارة الدولة والمجتمع وفي كل مؤسسات صنع القرار[36].

والتمكين كمؤشر هام للديمقراطية التشاركية، لا يمكن اعتبار فعاليته إذا غابت السُّبل الداعمة للتشارك وعلى رأسها الديمقراطية، بما تعنيه من تركيز للسلطة وغياب قنوات الاتصال بين المركز والأطراف، لذا نجد التمكين كبعد مهم للديمقراطية التشاركية يركز على فتح المجال للمواطن والجماعات للمشاركة بفعالية في صنع القرار ونزع القيود التي تعيق هذه الممارسة.

4-4 المساواة وسيادة القانون: أما مؤشر المساواة وحقوق الإنسان، فلأن الديمقراطية ثقافة وممارسة، صارت مرتبطة بحقوق الإنسان، من حيث هي مشاركة سياسية للجماهير في ممارسة الشأن العام، هذا من جهة، ومن ناحية المقاربة التشاركية والتي تفترض وجود نسق يتفاعل من خلاله مجموعة من الفواعل دون تمييز أو إقصاء، خاصة ما يتعلق بالفواعل الغير الرسمية كما يُسمّيهم **جيمس أندرسون**، مركزة على المساواة السياسية والتي يرى **ألان توري** أنها تتمثل في "أن الأعضاء الأكثر ضعفا في جماعة سياسية لهم الحق على حكوماتهم بالرعاية والاحترام متساويين لما يضمنه الأعضاء الأكثر قوة لأنفسهم، ذلك لأنه إذا كانت لبعض الأفراد حرية اتخاذ القرارات، أيا كانت نتائجها على النفع العام، فينبغي أن يتمتع كافة الأفراد بالحرية ذاتها"[37] هذا المؤشر الذي يُشرعن مبدأ المبادرة كحق مكرَّس لتحقيق طموحات كل الفاعلين سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية دون تمييز عرقي أو جنسي أو اثني أو لغوي أو أيديولوجي أو الوضع الاجتماعي واحترام كرامة الإنسان، تحقيقا لما سطره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة في مادته الثانية. كما أن الاعتراف بالحقوق السياسية سيكون فارغا من مضمونه، ما لم يؤد إلى منح الأمن لجميع الفاعلين، وبسط الضمانات الشرعية بسطا دائما، ومعها تدخل الدولة التي تؤمِّن الحياة للأكثر ضُعفا[38].

ومما لا شك فيه، أن مؤشر سيادة القانون يعني وجود منظومة قانونية واضحة تحكم جميع أطراف الفاعلة، تُحدد بدقة وشفافية دور كل فاعل ومجال تخصُّصه وحدود الشراكة وآلياتها، كما يُوضح وبدقة سُبُل الرقابة والمسائلة باحتكام جميع فواعل المقاربة التشاركية إلى قواعده دون تمييز.

كما أن وجود ثورة تكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال، يُعزز من العملية التشاركية بين الفواعل المختلفة وهو مؤشر مهم إذا توافرت فيه شرط الاستقلالية. باعتباره يوفر المعلومات التي تُتيح الرقابة والمساءلة والمشاركة وأخذ المبادرة. وفي ظل استقلالية وفعالية المؤسسات الإعلامية تستطيع جميع الحركات والمنظمات والمؤسسات المختلفة الإعلان عن نفسها في مواجهة ذوي النفوذ وتُعبِّر عن ما لديها من أولويات[39]، حيث أوضح كل من **إيتيان فارفاك** و **صونيا باتي** على أن دمقرطة المعلومات يتيح للمواطنين الرغبة في المشاركة مباشرة في صناعة القرارات السياسية التي تمسهم[40].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أهم هذه الأبعاد وهو التمايز والتخصص الوظيفي، والذي نعني به تمايز فواعل المقاربة التشاركية وتخصُّص كل منها في وظائفها دون تداخل أو تبعية طرف لآخر، وهو البُعد الذي تنبني عليها جميع المؤشرات الأخرى نجاحا أو إخفاقا.

5- علاقة الديمقراطية التشاركية بالمفاهيم المشابهة

يُعتبر حقل العلوم الاجتماعية من بين أكثر الحقول العلمية غزارة من حيث المفاهيم، هذه المفاهيم التي تسعى إلى مُجارات التغيّرات المتسارعة التي تعرفها المجتمعات المختلفة، ولعلّ أبرز وأحدث هذه المفاهيم نجد الديمقراطية التشاورية، والديمقراطية التداولية، والديمقراطية المحلية، إلى جانب الديمقراطية التشاركية موضوع هذه الدّراسة إذ سنحاول التفريق بين هذه المفاهيم من خلال ما يلي:

1-5 الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التشاورية، والتداولية.

يبدوا أن هنالك تداخل كبير بين مفهومي الديمقراطية التداوليةDelibrative democracy

والديمقراطية التشاورية Discursive Democracy، من حيث تعاطي الباحثين مع هذين المفهومين، إذ يُشيرون في أبحاثهم أنهما يحملان نفس الدلالة ويُرجعانهما إلى أبحاث كل من **يورغن هابرماس وجون رولز**. حيث تشير الديمقراطية التشاورية Discursive Democracy إلى تلك الصيغة الكلاسيكية لنموذج العملية السياسية، القائم على الفعل التواصلي، وحق الممارسة والمشاركة في العملية السياسية، تقوم على مبادئ التماسك والتكامل، وفاعلية السياسات العامة، فالديمقراطية التشاورية تتطلع إلى عالم من التفاعل السياسي الحر والمتجانس حيث تكون السياسات بصفة عامة مفهومة وواضحة[41].

فهي تعود إلى التفكير الأرسطي القائم على وجود أعداد كبيرة من المواطنين لمناقشة القضايا التي تهمهم، وعرض ما يَتوصل الاتفاق بشأنه على أصحاب القرار. من رواد هذا النموذج نجد **جيمس فيشكين**، ولعل أبرز المفكرين الذي ساهموا في وضع وتطوير هذا النموذج هو الفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس** والذي اهتم منذ تسعينات القرن الماضي إلى الإجابة على التساؤل التالي: كيف يُمكن للمواطنين في الدولة الديمقراطية أن يتعايشوا في شروط عادلة؟[42]، حيث أقام نظرية الديمقراطية التشاورية توسيعا لمجال الفعل التواصلي المعروف في فلسفة **هابرماس**، إذ لا يمكن فصل التشاور عن هذا الفعل التواصلي القائم على تأسيس ديمقراطية قائمة على أساس جماعة متواصلة خالية من أية هيمنة عدا هيمنة أفضل حُجّة، إذ أن مفهوم التشاور يعدُّ مفهوماً مركزياً لديه، ففي التشاور يُعطي لكل عضو في الجماعة الحق في الكلام والفعل، بخصوص القضايا السياسية.

أما عن الديمقراطية التداولية فقد أشار إليها **إيميل دوركايم** Emile Durkheim في أبحاثه السوسيولوجية القليلة عن الديمقراطية مركزا في أبحاثه على تحيين ما سَمَّاه بالنظام الجمهوري الجديد أكثر من المفهوم الشائع عند أنصار الديمقراطية التداوية، حيث اعتمد على مفهوم "الاتصال الديمقراطي " Democratic Communication" كمفهوم معرفي معياري يمكن للمجتمع تحديد هويته من خلال معايير مشتركة معينة، وكلما ارتفعت شدة هذه الاتصالات ارتفع الأداء الديمقراطي، بحيث يُحدِّد ثلاث قنوات للاتصال الديمقراطي: الاتصال داخل الدولة، والاتصال بين الدولة والمجتمع المدني، والاتصال الديمقراطي داخل المجتمع المدني، كما حدد مجموعة من الصعوبات التي تقف أمام تحقيق الديمقراطية التداولية[43]، وتُعتبر الديمقراطية التداولية قضية جوهرية في فلسفة **جون رولز**، ويعني بها تحمل الفرد عِبئاً مُهمًا له دلالة وآثاره الكُبرى، وهو عِبء الحُكم داخل الدولة، أي أن الفرد في هذه الدولة مطالب باتخاذ قرارات وإصدار أحكام لها علاقة بالمجال العام، تتفاوت من التصويت لمرشحي الانتخابات مرورا بالتصويت على القوانين الكُبرى والتعديلات الدستورية وصولا إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية بكل أشكالها.

ويذكر **رولز** ثلاث عوامل جوهرية للديمقراطية التداولية، وهي فكرة العقل العام، الإطار العام للمؤسسات الديمقراطية التي تحدد ظروف وشروط ومجالات التداول التشريعية، المعرفة والرغبة من طرف المواطنين بشكل عام لمتابعة العقل العام وإدراك أهدافه، بمعنى مُبسط يقصد بالديمقراطية التداولية أن الشعب قادر على حل مشاكله، ولا توجد مساحة لفرض أي منطق مُتعال بدعوى قصور عند الناس على إدارة شؤون حياتهم اليومية، فالحل الوحيد عند الناس هو المزيد من التداول والحوار والجدل[44].

وعليه، فإن كل من الديمقراطية التشاركية والتشاورية والتداولية تشترك في بروزهما كنقد للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، والتي تحصر دور المواطن في الاستحقاقات الانتخابية، فهي على عكس من ذلك تنظم مناقشات عقلانية تستند إلى عدم السيطرة والمشاركة الواسعة، والمشاورات العامة، واستجابة السلطة المعنية لنتائج المشاورات.

وعن أوجه الاختلاف بين الديمقراطية التشاركية والتشاورية والتداولية، فإن الأخيرتين تعرفان غموضا على مستوى المفاهيمي خصوصا ما يتعلق بالنقاش القائم بين حدود الفضاء العام والخاص ومن ناحية النظرية التشاورية والتداولية لا توضحان كيفية تتم العملية التشاورية أو التداولية وآليات تطبيقها، وكأن النقاش والجدال حول الديمقراطية التشاورية أو التداولية كان ولا يزال يدور فقط على مستوى أذهان المفكرين والباحثين ولم يجدوا له صيغة عملية على أرض الواقع، كما أن تطور المجتمعات وتعدد التناقضات داخلها يطرح العديد من الإشكالات، في حالة تطبيقها الواقعي، فكون الديمقراطية التشاورية صلحت في حقبة معينة عند المجتمعات التقليدية ليس بالضرورة أن تكون صالحة للمجتمعات الحديثة التي تتسم بشكل كبير من التعقيد، عكس الديمقراطية التشاركية التي تعرف تناغما بين المعنى التجريدي والوجود الامبريقي.

2-5 الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية

أما الديمقراطية المحلية، فإنها ترتكز على افتراض مفاده أن الديمقراطية الحقيقية لا تصح إلا إذا نبعت من صلب المجتمعات، وتلاءمت مع قيمها وثقافتها وأولوياتها، ولكي تؤدي العملية الديمقراطية ومؤسساتها دورها في التنمية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، لا بُد أن تستند إلى رؤية المجتمع المحلي ومفهومه لأولوياته واحتياجاته وكيفية التعامل معها، من خلال عملية جادة لتقييم تلك الاحتياجات والأولويات بشكل موضوعي وبناء[45].

ويقوم المستوى المحلي في هذا المجال بدور بارز، ويأخذ قدرا خاصا من الأهمية في صلب عمليات الإصلاح الديمقراطي، لما له من تأثير مباشر على مُجريات الحياة اليومية للفرد، فإدارة الحكم على المستوى المحلي تُعتبر المدرسة الأولى التي تُوفِّر فرصة لكافة المعنيين والمواطنين بشكل عام لممارسة الديمقراطية بمختلف أشكالها. حيث تركز الديمقراطية المحلية على مقاربة المسائل اللامركزية، وأهميتها ودورها في استكمال عملية البناء الديمقراطي واستدامته[46].

وعلى العموم، فإنه يُمكن أن نلمس ذلك التقاطع بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية، من خلال كونهما يُعتبران أحد أعمدة المواطنة، باعتبار أن مشاركة المجتمع المحلي حجر الأساس لفكرة لمواطنة، كذلك فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمواطنين الدائمة والمستمرة حيث لا تقتصر على الاستحقاقات والمواعيد الانتخابية، كما تُساعد كل من الديمقراطية التشاركية والمحلية على تعزيز وترقية الثقافة السياسية للمواطن.

كما يُمكن استخلاص أوجه الاختلاف بينهما في بُعد جوهري وهو مستويات عمل كل من الديمقراطية التشاركية والمحلية، إذا تُركِّز الأخيرة على المستوى المحلي (البلدية، الولاية) في إدارة الحكم والمشاركة في تسيير الشأن العام، فيما تتبنى الديمقراطية التشاركية مُقاربة أشمل، باعتمادها على مستويات عدة في نشاط فواعلها ابتداء من المستوى الدنيوي (المحلي) إلى المستوى المركزي (الوطني) وهناك أبحاث حديثة طوّرت مفهوم الديمقراطية التشاركية ليشمل المستوى الدولي من خلال محاولة إدماج وفتح المجال

للفواعل المختلفة على المستوى الدولي لتكوين نظام دولي متعدّد الأقطاب.

خاتمة

في الأخير يُمكن القول أن: مفهوم الديمقراطية التشاركية هو مفهوم غربي النّشأة ظهر في بيئة غربية ومن قِبل جماعة عِلمية غربية، يُعدُّ شكلا جديدا من أشكال تطور الديمقراطية، أتى لتجاوز مرحلة عرفت تراجعا للديمقراطية التمثيلية بعد أن طفت على سطح الفضاء السياسي الداخلي والخارجي فواعل جديدة عجز التّنظيم المرتكِز على التّمثيل استيعابها واحتواءها، وعلى رأس هذه الفواعل نجد المُواطن الفرد ومُختلف المجموعات التي تُمثل مصالحه، ففي اللّحظة التي انتقل فيها الفِكر البشري من الحداثة المُرتكزة على الجوانب المادّية والتّحرر، إلى الفترة التي ركّز فيها العقل العِلمي على القِيم وإعادة الاعتبار للفرد ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية، وبمعنى أقرب، ففي الحُقول الاجتماعية بصفة عامة تزامن ظهور مفهوم الديمقراطية التشاركية مع هيمنة النموذج المعرفي السلوكي الذي طغى على عقول وكتابات المفكّرين والدّارسين في تلك الحقول العلمية، والذي ينطلق من مركزية ومحورية المواطن الفرد في أي عملية سياسية حيث تُكيّف حسب مصالحه وتطلّعاته كل السّياسات فهو الغاية والوسيلة في الحد ذاته، وفي ظل هذه الظروف نشأ مفهوم الديمقراطية التشاركية كرافد جديد يجمع بين خصائص الاقتراب العلمي التحليلي المساعد في تحليل والمقارنة بين الأنظمة السياسية وبين خصائص نموذج الحُكم والذي يقوم على تمكين القوى المجتمعية من المشاركة الفاعلة في الحكم والتسيير والتعبير عن مصالحها فالديمقراطية التشاركية كنظام حُكم يُمثّل حاضنة لكل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن، لتقاسم الأدوار والوظائف، في ظل منظومة قَيْمية يلتزم بها جميع الفواعل تتمثل بالتّمايز وعدم التّداخل في وظائفها، مع احترام القوانين والتشريعات والمساواة أمامها، المشاركة والمسائلة والشفافية والتمكين والرقابة.

بيبليوغرافيا الدراسة:

[1] ريمون بودون و فرونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص310.

[2] فضيل دليو وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص30.

[3] سعيد عبد العظيم، الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان، الإسكندرية: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص.57

[4] صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علّوب، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993، ص ص .74،75

[5] Lorenzo Cini, Between Participation and Deliberation: Toward a new Standard for Assessing Democracy?, paper presented at the 9th graduate conference in political philosophy, european university institute,florence, italy, 4-6 july 2011, pp 4-5.

[6] ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص131.

[7] « la democratie participative » état des lieux et premiers éléments de bilan, synthèse réalisée par cédric polère. voir www.millenaire.com , document en pdf. p04.

[8] زكرياء حريزي ، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودرها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص.35

[9] محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص.04

[10] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص.125

[11] عبد الإله بلقيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص ص.78،77

[12] Archon Fung and Erik Olin Wrght, Deepening Democracy : institutional Innovations in Empowered Participatory Governance, verso, London-new york, 2003, p03.

[13] ألان توري، ما الديمقراطية؟، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2001، ص12.

[14] Enriqueta Aragonès and Santiago Sánchez-Pagés, A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre, March 2005. Disponible sur :
http://www.econ.ed.ac.uk/papers/PD03-2005.pdf

[15] وليد دوزي، دور الهندسة الديمقراطية في إرساء الديمقراطية التشاركية، مقال منشور على موقع الحوار المتدن، العدد 4331. تصفح الموقع 15-12-2014. المقال متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395210

[16] المرجع نفسه، ص05.

[17] عصام الدين الراجحي، الطريق إلى الديمقراطية التشاركية، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية، موقع نواة. تُصُفِّح الموقع يوم 07-أفريل 2015. المقال متوفر على الرابط التالي:
Nawat.org/portail/2015/03/25/التشاركية-الطريق-الى-الديمقراطية/

[18] محمد بوداني، يورغن هابرماس والليبرالية السياسية، الحوار المتمدن، العدد: 4378-27/2014-24:03. تُصفح المقال يوم 07-أبريل 2015. المقال متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=402798

[19] Maurice Blanc, Démocratie Participative et Classes Moyennes, CAIRN .INFO, 20012, p220. Article disponible en ligne à l'adresse :
http://www.cairn.info/revue-espaces-et-societes-2012-1-page-219.htm

[20] Lorenzo Cini, op.cit, p03.

* وهي تمثل البدايات الأولى لتجليات الديمقراطية التشاركية، حيث طالب مجموعة من سكان مدينة **بورتو أليغري** البرازيلية، معلومات حول ميزانية مدينتهم وطالبوا بتغييرها تماشيا مع مصالحة مدينتهم وألوية النشاطات المشاريع التنموية لمدينتهم: للإطلاع على الموضوع أكثر يمكن مراجعة المقال التالي:
A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre. Available on the link :
http://www.econ.ed.ac.uk/papers/PD03-2005.pdf

[21] Jean-Pierre Gaudin, La Démocratie Participative, CAIRN.INFO, 2010, p43. Article disponible en ligne à l'adresse :

http://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2010-2-page-42.htm

[22] أنظر: دستور المملكة المغربية 2011، مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية، المغرب، العدد 19، سبتمبر 2011.

[**] الحكومة المفتوحة: هو مذهب حكم يسعى إلى تحسين كفاءة ومساءلة الإدارة العامة، وهو ينصُّ على أن المواطنين الحق في الحصول على وثائق والإجراءات اللازمة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، لإعطاء المواطنين الوسائل لرصد والإشراف والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية والمحلية.

[23] حريزي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص.36

[24] Diana Burgos-Vigna, Démocratie Participative ET Attractivité des Villes en Amérique Latine, CAIRN.INFO, 2010, p53. Article disponible en ligne à l'adresse :

http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2010-1-page-53.htm

[25] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص188.

[26] وليد دوزي، مرجع سبق ذكره.

[27] Cédric Polère, op.cit, p09.

[28] عثمان الزياني، الجهوية الموسعة والديمقراطية التشاركية نحو إيجاد تقاطعات بنائية وظيفية، مقال على صحيفة مغرس المغربية، منشور يوم 03-03-2011. تصفح الموقع يوم 15-12-2014. المقال متوفر على الرابط التالي:
http://www.maghress.com/alittihad/124596

[29] عبد اللطيف بوروبي، (المنافسة الالكترونية في المشاركة السياسية دراسة حالة الجزائر منذ 2008)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، العدد الأول، يناير 2015، ص.27

[30] علي عباس مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص.38،37

[31] الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص.46

[32] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.03

[33] التهامي بن عدو، دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الجهوي حول الحوار المدني من أجل مُجتمع مدني شريك فعلي في التنمية الديمقراطية، المغرب، 10 نوفمبر 2013.

[34] إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية، بدون بلد نشر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص.294

[35] محمد البكوري، مبادئ الحكامة الجمعوية بالمغرب، مقال منشور على الصحيفة الالكترونية هبة بريس، تصفح الموقع يوم 21-12-2014.

[36] ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص.59

[37] ألان توري، مرجع سبق ذكره، ص.39

[38] المرجع نفسه، ص ص 56-57.

[39] لاري دايمون، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1995، ص.16

[40] Etienne Farvaque et Sonia Paty, Economie de la Démocratie, de boeck et page bleues, 2009, p55.

[41] John S. Dryzek, Discursive Democracy : Politics Policy and Political Science, Cambridge Univesity Press, 1990, P09.

[42] عبد القادر بليمان، الأسس العقلية للسياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص181.

[43] Yves Sintomer, Émile Durkheim, Entre Républicanisme et Démocratie Délibérative , Sociologie, 2011/4 Vol. 2, p405. Article disponible en ligne à l'adresse: = http://www.cairn.info/revue-sociologie-2011-4-page-405.htm

[44] عبد الله المطيري، جون رولز والديمقراطية التداولية، لندن: الشرق الأوسط، العدد 12772، 16 نوفمبر 2013، بدون رقم صفحة.

[45] أيمن أيوب، تقرير إقليمي حول الديمقراطية المحلية في العالم العربي، السويد: صادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010، ص.14

[46] المرجع نفسه، ص15.